المبحث الثاني : الدراسات السابقة

أولا : الدراسات العراقية :

1- دراسة سحر إسماعيل (2016) م:

تناولت الباحثة بالتحليل والمناقشة البيانات المالية لبعض الشركات لإظهار الميزة الضريبية لكل من الاستئجار التمويلي والرافعة المالية والمفاضلة بينهما واللذان يشكلان البعدين الرئيسين لمشكلة الدراسة ، وهدفت الدراسة إلى بيان أي مصدر من المصدرين الاستئجار التمويلي والرافعة المالية للشركات يحقق مزايا ضريبية اكبر ، وأي منهما يحقق أعلى وفر ضريبي وبيان تأثيرها على أرباح الشركة . ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باختيار بعض من الشركات المستأجرة للأصول الرأسمالية (الشركات النفطية ،الشركات الصناعية وشركات المقاولات العامة) المساهمة المحدودة .فضلاً عن ذلك استخدمت الباحثة في التحليل طريقة صافي القيمة الحالية لاستخراج تكاليف الاستئجار والرافعة المالية ،وطريقة صافي مزايا وفوائد الاستئجار لبيان مصدر التمويل الأفضل الذي يحقق ميزة ضريبية .وتوصلت الباحثة إلى نتائج أهمها أن الاستئجار التمويلي يحقق قيمة حالية منخفضة التكاليف مقارنة مع الرافعة المالية ، وتوصلت إلى أن الاستئجار والرافعة المالية تحقق وفورات ضريبية تختلف مصادرها بحسب ميزة كل منها .وان تحقيق الوفر الأكبر للشركات يسهم في تخفيض الضرائب المفروضة ومن ثم تحقيق أرباح أفضل ، وهو ما تفضله معظم الشركات . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي اكبر من الرافعة المالية ، وتتمثل الميز ة الضريبية بانخفاض القيمة الحالية للتكاليف ، وتحقيق الوفر الضريبي الأعلى .

2- دراسة أمينة حلبوص (2014) م:

تناولت الباحثة التعريف بصيغة الائتمان ألإيجاريكفكرة عامة وا ٍمكانية تطبيق هذه الفكرة في المؤسسات العراقية وقد تم اختيار احد المصارف الخاصة العراقية (مصرف الشرق الأوسط) كعينة للدراسة بوصفه جهة ممولة فضلا عن اختيار مستشفى العلوم العصبية بوصفه جهة مستأجرة .ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة طريقة دراسة حجم السيولة المتوفرة في المصرف أعلاه فضلا عن معدل نمو الودائع لنفس المصرف ، وأخيرا دراسة الإمكانية المالية للمستشفى أعلاه في دفع إقساط الإيجار للمستلزمات المؤجرة . وأوصت الباحثة على أهمية استخدام الائتمان ألإيجاري كوسيلة فعالة لسد النقص الذي تعاني منه المؤسسات العراقية ، من خلال شراء الموجودات لها لاسيما بعد الإضرار التي تعرضت لها من جراء الحروب المتواصلة وا ٍعمال الشغب والسرقة التي تعرضت لها من جراء الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وتوقف الكثير من المشاريع عن ممارسة نشاطها بسبب نقص الأجهزة والمعدات ،و أوصت الباحثة على دور الائتمان ألإيجاري في تشغيل الأيدي العاملة المحلية وتقليل نسب البطالة التي يعاني منها البلد .

3- دراسة صون عبد الكريم (2012) م:

انصب اهتمام الباحثة على دراسة الائتمان ألإيجاري من الناحية القانونية من خلال التعرض إلى احد الجوانب القانونية التي تخص العقد الخاصة بالتز أمات التي تقع على المستأجر. وأوصت الباحثة إلى أن الائتمان ألإيجاري يحقق من الفوائد وله من المزايا ما يحث على تطبيقه والتعامل به في البيئة العراقية ولكن ينبغي أولا الاهتمام بنشر الوعي والثقافة القانونية الخاصة بهذا النوع من العقود وخاصة في المرحلة الحالية وذلك تشجيعاً للاستثمار لاسيما إذا عرفنا انه يعد خطوة نحو تعزيز الاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال في ظل ارتفاع إثمان المعدات والآلات الإنتاجية الحديثة اللازمة للمشاريع الإنتاجية .

4- دراسة خورشيد(2011) م:

دراسة تطبيقية في معمل سمنت طاسلوجة – محافظة السليمانية هدفت الدراسة إلى تقويم تجربة تأجير شركات القطاع الصناعي العام إلى القطاع الخاص وبيان مدى نجاح أو فشل هذا الخيار الاقتصادي في تحقيق عوائد مناسبة للدولة وتحقيق أهداف اجتماعية أخرى .وتوصلت الدراسة إلى أن تأجير المعمل (معمل سمنت طاسلوجة) قق نجاحاً واضحاً وملموساً إذ أدى إلى ارتفاع الإنتاج الفعلي فضلاً عن دور المعمل في تمويل موازنة الإقليم سنوياً من إيرادات المعمل وله دور ايجابي في تغطية نفقات الإقليم في رفع عبء الرواتب والأجور لمنتسبي المعمل جميعاً علاوة على أن تأجير المعمل ساهم في توفير فرص العمل الكثيرة لأصحاب الكفاءة والأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة وينبغي الإشارة هنا إلى أن (الجهة المؤجرة) فضلت استلام كمية الإنتاج بدلاً من المبلغ المقطوع كبدل الإيجار بالاتفاق مع المستأجر وبيعها بالسعر المحدد للجهات المختلفة ، وبذلك تجنيب تذبذبات الأسعار ومشكلات التدفق النقدي بين سنة وأخرى ، فضلاً عن ذلك الكمية المتفق عليها يومياً أو شهرياً جاهزة في أي وقت مع التأكيد على جودة المنتج .وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة الاهتمام بمراقبة نشاط الشركات المستأجرة ومتابعتها لمعرفة نقاط القوة والضعف في هذه التجربة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة فضلاً عن تشجيع العاملين فيها لاكتساب الخبرة والمهارة والاستفادة منهم بعد انتهاء عقد التأجير مع القيام بجمع المعلومات الكافية عن الشركة المستأجرة (تاريخ الشركة وموقعها وبيان مركزها المالي ونتيجة نشاطها لعدة سنوات ماضية).وأوصت الدراسة بضرورة تحسين المستوى الإعلامي وتشجيع المختصين وطلبة الدراسات العليا باتجاه البحث والتطوير وتقديم التسهيلات كافة لهم بما يكفل توفير قدر كاف وموثوق به من البيانات التي يتطلبها البحث والتطوير وأخيراً أوصت الدراسة بتعميم تجربة التأجير على المعامل والشركات الحكومية المتدهورة بعد دراسة الحالة من جميع نواحيها الايجابية والسلبية .

5- دراسة الحسناوي (2011) م:

انصب اهتمام الباحث في هذه الدراسة على دراسة عملية التأجير بوصفها مصدراً لتمويل المشروعات للتعرف على مدى رغبة المشروعات العراقية وقدرتها على ممارسة نشاط التأجير، وكذلك رغبة فروع المصارف العراقية وقدرتها في تمويل مشروعات التأجير . وخلصت الدراسة إلى رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط التأجير ، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وا ٍلمامه بنشاطالتأجير ، وحاجة المشروع لعملية التأجير ، وتوفر مصادر التأجير ،وا ٍدراك الفوائد المتأتية من عملية التأجير ، ومرونة عملية التأجير ، وتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله من جهة ، وبين رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط التأجير من جهة أخرى . وأوصت الدراسة بأهمية حث المشرع العراقي بالإسراع في تشريع النصوص القانونية والضريبية التي تنظم عمل نشاط التأجير ،من خلال تشكيل لجنة علمية مشتركة من ذوي الكفاءة والخبرة في التمويل والمحاسبة والقانون وأساتذة الجامعات لتحديد المبادئ والقواعد المالية والمحاسبية التي يجب اتخاذها في نشاط التأجير بالاستناد إلى معايير المحاسبة المالية الدولية .

6- دراسة نعمة وهادي ونجم (2009) م:

هدفت الدراسة إلى بيان ماهية وأنواع وأهمية الإيجار بوصفه مصدراً من مصادر التمويل المعاصر مع المقارنة التحليلية للإيجار التمويلي مع الاقتراض (من منظور المستأجر) ومع الإقراض (من منظور المؤجر)فضلاً عن التقييم العلمي المالي لتكاليف الإيجار من منظور المؤجروالمستأجر وا ٍمكانية استكشاف أهمية الإيجار بوصفه أداة تمويل لمساعدة المشروعات الريفية بالدول النامية في الحصول على الموجودات الرأسمالية التي تعزز من إنتاجيتها مع بيان أهم مكونات البيئة المشجعة لتطوير قطاع الإيجار الريفي في الدول النامية ولتحقيق هذا الهدف ،حللت الدراسة أهمية الإيجار في البيئة الريفية وراجع خبرة وممارسة عينة من الشركات التي تقدم خدمات الإيجار في المناطق الريفية وأجرت الدراسة مراجعة شاملة لمزايا البيئة المشجعة ومخاطرها لتطوير قطاع الإيجار في ريف الدول النامية وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات من أهمها : أن الإيجار مهم جداً كأداة للتمويل الريفي وان القطاعين الصناعي والخدمي في المناطق الريفية يقدمان سوقاً طبيعية للإيجار بسبب تزايد مكننة الزراعة في الكثير من الدول وتزايد أهمية واحتياجات صناعة الزراعة وعلى الرغم من قيام جهات عديدة بتقديم خدمات الإيجار للمشروعات الريفية الزراعية وغير الزراعية مثل شركات التأجير ومجهزو المعدات والتعاونيات الزراعية ومنظمات التمويل ، لكن مع ذلك فان قطاع الإيجار في اغلب الدول النامية هو دون مستوى التطور المطلوب وان توفر خدمات الإيجار في المناطق الريفية هو محدود جداً ويرجع السبب في ذلك إلى الافتقار للإطار القانوني الواضح والتشريعات المتشددة والسياسات المحاسبية القاصرة والمدونة الضريبية المتحيزة ضد الإيجار والتي هي في الغالب تقيد تنمية وتطوير قطاع الإيجار علاوة على أن عدداً قليلاً جداً من المؤجرين لديهم الخبرة في العمل

بالمناطق الريفية وأوصى الباحثون بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تظافر الجهود على مستوى المؤسسات الدولية (وخصوصاً البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) والمنظمات والشركات الإقليمية وكذلك على مستوى الحكومات المحلية من اجل دعم قطاع الإيجار وتعزيزه في المناطق الريفية بالدول النامية .

7- دراسة الجشعمي (2009) م:

تناولت الباحثة الائتمان ألإيجاري من الناحية القانونية مبيناتاً في البداية التعريف بالائتمان ألإيجاري والتزأمات التي تقع على إطرافه فضلاً عن رؤيتها إلى أن التعامل من خلال هذه العقود يثير الكثير من المسائل القانونية التي تحتاج إلى التنظيم لتلافي الفراغ التشريعي .وترى الباحثة أن من الأسباب الرئيسة لقيامها باختيار هذا الموضوع هو حالة القصور التشريعي الذي يشهده العراق ، من عدم وجود تنظيم قانوني يخص التمويل .فضلاً عن أن هذا النوع من العقود أصبح مألوفاً في كثير من دول العالم وبالتالي ترى الباحثة على ضرورة الإفادة من هذه التجربة الناجحة والمثمرة وحسب رأيها . وترى الباحثة إلى أن العلم بالتنظيم القانوني لعقد الائتمان ألإيجاري في القانون المدني العراقي يكاد أن يكون مجهولاً في معظم الدوائر على اختلاف أنواعها ودرجة مسؤوليتها بما في ذلك كليات الحقوق والقانون في الجامعات العراقية المختلفة والمعهد القضائي لوزارة العدل العراقية وكذلك المحاكم بكل درجاتها .

8- دراسة الشماع (2007) م:

هدفت الدراسة إلى المفاضلة بين قرار استئجار الموجودات طويلة الأجل وبين قرار شرائها من خلال ترشيد القرارات المالية الاستثمارية في الحصول على الموجودات طويلة الأجل ،وتوصلت الدراسة إلى أن استئجار الموجودات طويلة الأجل يحقق للوحدة الاقتصادية تمويل خفي كامل لنشاطها التوسعي مما يؤدي إلى توافر السيولة اللازمة لعملياتها التشغيلية ، فضلاً عن إمكانية مواكبة التطورات التقنية والاقتصادية من خلال إمكانية الاستغناء عن الموجودات المؤجرة واستبدالها بموجودات أكثر تطوراً كما ويساعد على نقل بعض المخاطر التشغيلية من المستأجر إلى المؤجر .

9- دراسة فارس (2005) م :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النشاط المصر في ولاسيما ما يتعلق بدوره التمويلي ليطال الاعتماد على الائتمان ألإيجاري كصيغة باتجاه الابتكارات في وسائل التمويل . واستندت الباحثة في دراستها على فرضية أن تفعيل دور الجهاز المصرفي العراقي يتطلب كسر الطوق التقليدي كإطار محدد لنشاطه ولاسيما ما يتعلق بدوره التمويلي ، من خلال استخدام صيغ غير تقليدية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والأعمار في الاقتصاد العراقي .وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها إعادة النظر في هيكل الجهاز المصرفي العراقي بما يضمن تحقيق التكامل بين وحداته من جانب ورفع كفاءة رؤوس الأموال المصرفية في إطار ستراتيجية ترتكز على دراسات علمية مع واقع التحولات على الصعيدين الدولي والمحلي .فضلاً عن

ذلك أوصت الباحثة بالاستفادة من التطبيقات التي أخذت بها عدد من الأقطار العربية ، وفي ضوء دراسة واقع الأوضاع الاقتصادية والمصرفية في العراق.

10- دراسة الموزاني (2001) م:

تناول الباحث الائتمان ألإيجاري من الناحية القانونية كأداة قانونية مهمة للائتمان تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،وأكد الباحث على ضرورة تدخل المشرع العراقي لتنظيم هذا العقد بقانون خاص على غرار ما فعلته معظم التشريعات المقارنة التي أدركت أهمية إدخال نشاط الائتمان ألإيجاري في نظامها القانوني . ويرى الباحث أن إدخال هذا النشاط في العراق سيضيف إلى الطاقات الائتمانية الموجهة إلى مجالات الإنتاج إضافة جديدة ، وذلك بإيجاد نوع من المؤسسات المتخصصة في تمويل المشاريع الإنتاجية بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات متطورة لازمة لمباشرة نشاطها ، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحسين كفاءة هذه المشاريع ورفع مستواها .وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في نشاط الائتمان ألإيجاري بما يتلاءم وتنمية هذا النشاط في القطر من خلال منح الشركات التي تمارس نشاط الائتمان ألإيجاري بعض التسهيلات في مجال الاستيراد بالنسبة لما تستورده من أجهزة ومعدات بقصد تأجيرها بموجب عقد ائتمان ايجاري للمشاريع الإنتاجية فضلاً عن منح بعض الامتيازات الضريبية لإطراف العلاقة القانونية للائتمان ألإيجاري .

ثانيا :الدراسات العربية :

1- دراسة إبراهيم (2015) م :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشتقة التأجير التمويلي ودورها في قياس معدل دوران الموارد ، وتقديم صيغة التأجير التمويلي كنظام عالمي تتقارب أوجهه المالية ، والتعرف على طرق قياس معدل دوران الموارد في مشتقة التأجير التمويلي ومن ثم توضيح اثر التطبيق السليم ووضع دورة مستندية لصيغة التأجير التمويلي . تتركز مشكلة الدراسة في عدم إلمام مستخدمي صيغة التأجير التمويلي بالتكلفة والعائد ومعدل دوران الموارد للتأجير التمويلي بين أطراف العقد للعملية التمويلية مستغلين المرونة المتاحة من قبل المعايير المحاسبية وعدم التوصل إلى ضوابط وا ٍجراءات متفق عليها تساعد في استغلال هذه الصيغة الحديثة .سعت الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات ، تمثلت في أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد ، وهنالك علاقة بين ضوابط وا ٍجراءات التأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد ، وانه هنالك علاقة بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد .لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بمجموعة من المناهج تمثلت في المنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة وتتبع ظاهرة صيغة التأجير التمويلي وفق النظم المحاسبية ودوراتها المستندية

ومعاييرها المتعارف عليها تاريخيا . والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة ، والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية (دراسة حالة).توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ، أن صيغة التأجير التمويلي من أفضل الصيغ التي تجمع بين أطراف العقد محاسبيا في تحريك موارد الغير تجاه الطرف الأخر وكذلك العكس مما تؤدي إلى تحقيق أعلى معدل دوران للموارد بينهم . خرجت الدراسة بعدة توصيات منها ، استخدام الأسس المحاسبية في تحليل مفهوم مشتقة التأجير التمويلي حتى تكتمل صورة هذه الصيغة بين الأطر اف المالية للعقد المشتق المنتهي بالتمليك .وضرورة استخدام صيغة التأجير التمويلي لتطبيق زيادة حجم التشغيل وتقليل المخاطر وزيادة معدل الدوران للموارد بين المؤجر والمستأجر .

2- دراسة الخصاونة(2015) م :

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التأجير التمويلي في ربحية المصارف التجارية والإسلامية في الأردن خلال الفترة (2008- 2013) ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ، من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار البسيط وقد شملت عينة الدراسة تسعة مصارف تجارية ومصرفين إسلاميين ، إذ تم جمع بياناتها باستخدام اختبار الانحدار الخطي ، واختبار استقرارية البيانات .وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للتأجير التمويلي في ربحية المصارف التجارية والإسلامية في الأردن .وأوصت الدراسة بضرورة قيام الباحثين الجدد بالبحث في مجال التأجير التمويلي في البحوث المستقبلية .

3- دراسة شمالي (2013) م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في شركات الصناعات الإنشائية كمستأجر والمصارف كمؤجر ، والتعرف على مدى توافر الرغبة والقدرة لدى كل منهما لتطبيق التأجير التمويلي ، وقد تعرضت الدراسة إلى نماذج ومعايير المفاضلة بين قرار التأجير وقرارات التمويل الأخرى ، فضلاً عن ذلك تناولت الدراسة أيضاً واقع بيئة التأجير التمويلي والمعوقات التي تحد من انتشاره في قطاع غزة في فلسطين ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ،وتم تصميم استبيان لكل فئة من فئتي الدراسة بغرض استقراء أرائهم حول إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :تتوافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية لتطبيق التأجير التمويلي في شركات الصناعات الإنشائية والمصارف إلى جانب الرغبة في تطبيق هذا الأسلوب ، في حين أشارت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات التي تحد من انتشار التأجير التمويلي في قطاع غزة ، منها عدم وجود شركات تقدم خدمة التأجير التمويلي ، وقلة المعرفة والدراية بخصائص ومميزات التأجير التمويلي ،وقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها :

ضرورة العمل على رفع مستوى المعرفة والدراية بالتأجير التمويلي وخصائصه ، وذلك عبر تطوير آليات التدريب ، تعنى بالجوانب الإدارية والقانونية والتمويلية مع أهمية تعزيز وتطوير المقومات اللازمة لتطبيق التأجير التمويلي في حال طرحه كأسلوب لتغلب على معوقات تنظيمه ، مع العمل على إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال .

4- دراسة خالد (2011) م :

اتبع الباحث المنهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي لغرض وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان أهم خصائصها وتحليل وفهم أهم المعوقات التي تقف أمام حصولها على التمويل المناسب كماً ونوعاً فضلاً عن التعرف على تقنية القرض ألإيجاري وتحليل خصائصه للتعرف على أهم المميزات التي تجعل منه بديلاً تمويلياً مناسباً لطبيعة حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المنهج الثاني فهو منهج دراسة الحالة لغرض التعرف على الواقع العملي لتطبيق التمويل عن طريق القرض ألإيجاري في الجزائر مع تقييم عملية التقييم ، وقد توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد ، وأن الدور الذي يؤديه القرض ألإيجاري في تمويلها ، وبالتالي في نموها وتطورها لا يزال ضئيلاً وغير كاف .أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ضرورة مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله مناسباً لمتطلبات نموها ،من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية فضلاً عن وضع الأسس القوية للتعاون بين المؤسسات ومراكز البحث العلمي عن طريق ربط أصحاب المؤسسات بالباحثين الجامعيين ، والسماح لهم بإجراء البحوث التطبيقية اللازمة واقتراح النماذج الإدارية والتمويلية المناسبة لتلك المؤسسات ، هذا بالإضافة إلى تقديم المزيد من الامتيازات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لنشاطاتها سواء كانت في إطار عمليات الاستغلال أو الاستثمار لتوسيع قدرات التمويل الذاتي لديها .فيما أوصت الدراسة بما يخص القرض ألإيجاري بضرورة تطبيق القرض ألإيجاري بطبيعته وخصائصه الأصلية كونه تمويلاً كاملاً مع ضمانات وشروط محدودة ومبسطة ، والتي تمثل قوة هذا النمط التمويلي مع أهمية إعادة النظر في معدلات الفائدة المطبقة في عقود القرض ألإيجاري بهدف تخفيضها ، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة ،وبالتالي يصبح القرض ألإيجاري أكثر تنافسية مع باقي الأنماط التمويلية ، خاصة القروض المصرفية المتوسطة الأجل فضلاً عن ذلك القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض ألإيجاري وجعله في متناول أصحاب المؤسسات والمستثمرين خاصة الذين ينتمون لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة جعل القرض ألإيجاري تقنية تمويلية واسعة الانتشار وكثيرة الاستخدام من خلال تنظيم حملات إعلامية وملتقيات حول القرض ألإيجاري ، ليس مع المصارف والمؤسسات المالية فقط ، ولكن مع كل المتعاملين الاقتصاديين في مختلف المجالات وفي هذا الإطار يستحسن الاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال .

5- دراسة بارود (2011) م :

هدفت الدراسة لمعرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي في المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين فضلا عن معرفة نوع المعوقات التي تحول دون استخدام هذا الأسلوب في تمويل المشاريع الاقتصادية من قبل هذه المؤسسات التمويلية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال استبانه تم توزيعها على (24) مؤسسة إقراض تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات والشركات التمويلية معنية بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة ، ولا يتنافى هذا الأسلوب مع سياساتها الداخلية ، ولكن هناك تخوفاً من التعامل بهذا الأسلوب بسبب المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة نظرا لطول فترة التأجير التمويلي ، فضلا عن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي ، ووضعه حيز التنفيذ يقف عائقا أمام تطبيق هذا النظام والتداول به ، إذ أن القوانين المطبقة حاليا لا تفي بالغرض المحدد حسب رأى الباحث ، وأوصت الدراسة بالعمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التنموية ، وا ٍقرار قانون التأجير التمويلي وجعله في حيز التنفيذ من الجهات المعنية لضمان حقوق وواجبات إطراف العقد وتسهيل التداول به ،وأخيرا أوصت الدراسة على إيجاد نظام لتشجيع المؤسسات التي تطبق التأجير التمويلي عبر منحهم إعفاءات وحوافز ضريبية ، فضلا إلى التخفيض الكمركي على الأصول المستوردة بهدف تأجيرها .

6- دراسة عبيدات (2008) م :

استعرضت الدراسة مفهوم التأجير التمويلي في النظام المالي المعاصر ، وأيضا في الشريعة الإسلامية ،وتناولت الدراسة أهم صور التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية ، وأهميته ومزاياه بالنسبة للمؤجر والمستأجر والاقتصاد القومي . فضلاً عن ذلك التطرق إلى أهم العقبات التي تواجه تطبيقه على نطاق واسع في هذه المصارف ، وسبل تفعيله وتطويره . وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك إستراتيجية مطبقة لدى إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي ، وان أسلوب التأجير التمويلي المطبق حالياً في وضع غير منافس لأسلوب المرابحة للأمر بالشراء والذي يعد من الأساليب قصيرة الأجل التي تشكل اغلب أساليب التمويل المتبعة لدى تلك المصارف ، فضلاً عن قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على منافسة المصارف التقليدية في تقديم خدمة التأجير التمويلي وكل ذلك كان من وجهة نظر العاملين . أما العملاء فقد عبروا عن عدم رضاهم الكامل عن تكلفة التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية ، بينما كان للدافع الديني وا ٍتباع المصارف الضوابط الشرعية في تنفيذ عقد التأجير التمويلي اثر ايجابي كبير في منافسة المصارف التقليدية .

7- دراسة الفطافطة (2006) م :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى توفر متطلبات التأجير التمويلي في الدول العربية ، وكذلك البيئة اللازمة لعمل نظام التأجير التمويلي ونموه وزيادة فاعليته ، فضلاً إلى البحث في حجم مساهمة التأجير التمويلي في تمويل الاستثمارات المختلفة في الدول العربية ودوره كمصدر تمويلي مكمل لقنوات التمويل العربية الأخرى وقد استخدمت الدراسة الأسلوبين الوصفي والتحليلي اللذين يرتكزان على توصيف دقيق للبيانات والمعلومات ثم تحليلها واستخلاص أهم الدلالات من هذا التحليل في الدول العربية عامة ، وكل من المغرب وتونس ومصر خاصة نظراً لاقدمية التجربة وتوفر البيئة والظروف التي ساعدت على نشوء التأجير التمويلي فيها ونموه .فضلاً إلى البحث في دور التأجير التمويلي كمصدر تمويلي وتحليل دوره المكمل والمساعد لوسائل التمويل الأخرى في الدول العربية ، وكذلك تحديد أهم متطلبات التأجير التمويلي في الدول العربية فضلاً إلى أهم المشاكل والتحديات التي تؤثر على نظام التأجير التمويلي ونموه وتحقيق أهدافه .وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من المتطلبات الخاصة بالتأجير التمويلي التي تحققت في عدد من الدول العربية وساعدت في نشوء نظام التأجير التمويلي ونموه وخاصة ما تعلق بالجانب القانوني وا نشاء قوانين خاصة بالتأجير التمويلي كما في كل من المغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان فضلاً إلى توفر المناخ اللازم لنظام التأجير التمويلي وساهم في نشوء التأجير التمويلي في تلك الدول العربية.

8- دراسة عاشور وغربي (2006) م:

تبع عاشور و غربي المنهج الوصفي المقارن في تحليل الاختلافات بين القروض المصرفية والائتمان ألإيجاري من حيث المخاطر والمتطلبات ، وا عطاء تصوراً عاماً للائتمان ألإيجاري الذي يُعد تقنية تمويل حديثة للمؤسسة الاقتصادية ، إذْ اتسع نطاق التعامل به ليشمل الأصول كافة التي تستخدم في مباشرة الأنشطة الإنتاجية ، مما أدى بالإدارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بالمفاضلة بين الاقتراض المباشر من المصارف أو الامتناع عن خدمة الدين عبر تبني أسلوب الائتمان ألإيجاري .وقد توصل عاشور وغربي إلى أن الائتمان ألإيجاري هو انسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل عديدة ،وعلى رأسها المشاكل المالية الحادة الناتجة عن عدم قدرتها على تمويل نفسها ذاتياً ، وندرة الضمانات اللازمة للحصول على القروض المصرفية .أوصت الدراسة أنه لابد من وجود حاضنة حكومية وتوجيه من قبل المؤسسات الدولية لتنظيم الائتمان ألإيجاري وتوجيهه في سبيل دعم عجلة الاقتصاد والتنمية في الدول النامية .

9- دراسة المحضار (2005) م:

بحثت هذه الدراسة نظام التأجير بصفة عامة ، من خلال توضيح الأنواع المختلفة لعقود التأجير ، مع التركيز على عقود الائتمان ألإيجاريمن خلال بيان ماهيتها ومزاياها ، وما يلحق بها من عيوب ، فضلاً إلى دراسة وتحليل المعالجة المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري طبقا لمعايير المحاسبة الدولية مع دراسة المشاكل المحاسبية المرتبطة بتلك العقود . من الناحية التطبيقية تناولت الدراسة موضوع الائتمان ألإيجاري في اليمن من خلال اختيار شركة الخطوط الجوية اليمنية كعينة للدراسة بوصفها إحدى الشركات المساهمة اليمنية الرائدة في استخدام عقد الائتمان ألإيجاري حسب رأي الباحث . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود رغبة لدى المصارف اليمنية بتمويل الشركات اليمنية عن طريق العقود ألإيجارية وانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود جهات تقوم بالتأجير ، والضمانات المقدمة من الشركات للمصارف ، والأنظمة والقوانين اليمنية ذات العلاقة بقطاع المصارف وبين رغبة المصارف اليمنية بتمويل الشركات اليمنية عن طريق العقود ألإيجارية ، في حين لا علاقة بين حاجة المصارف التجارية في اليمن لممارسة نشاط التأجير ، والوعي لمزايا العقود ألإيجارية التي تتحقق للمؤجر ، والمعالجة المحاسبية وبين رغبة المصارف التجارية بتمويل الشركات اليمنية عن طريق العقود ألإيجارية .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : يوصي الباحث الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار في اليمن بالسماح للمصارف بتأسيس شركات الائتمان ألإيجاري من خلال قانون الاستثمار ، وتشجيع وجذب الشركات الدولية التي تمارس هذا النشاط من اجل جذب التكنولوجيا المتطورة داخل اليمن ، والاستفادة من خبرتها في تأسيس هذا النشاط وكيفية إدارته .فضلا عن ذلك أوصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر ببعض الأنظمة والقوانين اليمنية ذات العلاقة بقطع المصارف والقطاع الضريبي إذ يرى الباحث إن لهذه القوانين تأثيراً على السياسات والإجراءات المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار .

10- دراسة بلعاوي (2005) م:

استعرضت الدراسة المفهوم القانوني لعقد الائتمان ألإيجاري ، وبيان أهميته على صعيد تمويل الاستثمار وتحديد الطبيعة القانونية له ، من خلال تميزه عن العقود الأخرى المشابهة ، وتحديد الآثار المترتبة على العقد وتمّ توضيح الأنواع المختلفة للائتمان ألإيجاري ،وبيان الأحكام المتعلقة بالضريبة . وخلصت الدراسة أن عقد الائتمان ألإيجاري هو عقد قائم بذاته ذو طبيعة خاصة وان مدة العقد مرتبطة بالعمر الافتراضي للأصول الإنتاجية فإذا انتهى العقد يكون للمستأجر ثلاثة خيارات هي تجديد العقد ، أو شراء المعدات أو ردها وا نهاء العقد ، وتوصلت الدراسة إلى التنظيم الضريبي لنشاط الائتمان ألإيجاري واهم الأحكام المتعلقة بالضريبة وفق القانون المصري رقم 95 لسنة 1995 ، ومشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 25 لسنة 1964.

11- دراسة الشويات(2004) م :

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف سبل تفعيل التأجير التمويلي في مؤسسات التمويل الإسلامي كأسلوب استثماري حقيقي يحفظ المال وينميه بضمانات كافية مع التركيز على تمويل الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين ليس لديهم ضمانات تقليدية كافية، وعرضت الدراسة التعريف بنظام التأجير التمويلي ، وتوضيح حقيقته ، وبيان مزاياه ، ولاستشراف مواطن القصور التي تحول دون تفعيل تطبيقه في مؤسسات التمويل الإسلامية ، والسماح له بان يأخذ مكانه المناسب بين الأساليب الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي . وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن مؤسسات التمويل الإسلامية تحصر اغلب نشاطها الاستثماري في إطار ضيق وأسلوب استثماري محدد ، هو أسلوب المرابحة للأمر بالشراء ، ويعود سبب ذلك إلى أمرين : الأول : هو سعي هذه المؤسسات للحصول على ضمانات كفوءة تضمن لها استرداد ما تدفعه من مبالغ في القنوات التمويلية ، الثاني : السعي لتسريع دورة رأس المال من خلال استثمارات قصيرة الأجل وبهدف تحقيق الغايات السابق ذكرها لجأت مؤسسات التمويل الإسلامي إلى تهميش أساليب الاستثمار الحقيقية طويلة الأجل ، والتي من ضمنها أسلوب التأجير التمويلي فضلاً عن وجود بعض المعوقات التي تحد من التعامل به وانتشاره فيها عدم الوضوح لمفهوم التأجير التمويلي ومزاياه ، بين معظم فئات المجتمع ووجود صور متعددة ومسميات كثيرة تطلق على هذا النظام مما يزيد الأمر غموضاً وصعوبة وتعقيداً وعلاوة على ما ذكر تراخي حكومات الدول الإسلامية عن سن القوانين الخاصة التي تنظم نشاط التأجير التمويلي ، رغم ظهوره على ساحة التطبيق لأكثر من ربع قرن . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم الحكومات في الدول الإسلامية سن القوانين الخاصة بتنظيم التأجير التمويلي ، حتى يطمئن أطراف العقد بان هناك مرجعية لحل نزاعاتهم مستقبلاً ، وان تعمل الجامعات والمعاهد العلمية في الدول الإسلامية عامة على عقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بالتأجير التمويلي،و أن يعكف أهل الخبرة والدراية في الأمور الشرعية على دراسة ما يعتري هذا النظام وتحليله من مآخذ شرعية ، وذلك محاولة للخروج من الجدل الفقهي المحتدم ، وللوقوف على أفضل الصور مطابقة للأحكام الشرعية ،وعلاوة على ما ذكر سابقاً أشار الباحث إلى أن نظام التأجير التمويلي يشتمل على مقومات بقائه واثبات وجوده في مؤسسات التمويل الإسلامية ، دون حاجته للتطوير ،وا نما تعترضه بعض العقبات منها ما هو بيئي ، ومنها ما هو تنظيمي إداري ، ومنها ما هو قانوني ، إذا تمت معالجتها ، ستفتح المجال أمام طالبي التمويل ، ممن لا يملكون الضمانات الكافية التي تتطلبها الأساليب التمويلية الأخرى ، إذ أن هذا النظام يضمن نفسه بنفسه ، مما سيكون له كبير الأثر على توجيه التمويل لصالح الشرائح الفقيرة في مختلف مناحي الحياة ، وبالأخص مجالي الإسكان والعمل .

ثالثا : الدراسات الأجنبية :

1- دراسة Levy, (2014) م :

اهتمت الدراسة بتوضيح المبادئ التي تقوم عليها بدائل التمويل على المدى الطويل في ظاهرة عدم اليقين بالمستقبل ، وهي الحاجة إلى تقييد المخاطر المالية في تقييم الإيجار والبدائل المالية الأخرى ومنها قرار الشراء فاختيار القرار الصحيح يتطلب أولا تقييمه وخاصة من الجوانب المالية ومن ثم اختيار القرار المناسب .وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام قرار الإيجار مقابل الشراء يتطلب تطبيق تقنيات القيمة الحالية وتعيين التدفقات النقدية بعد الضريبة بعناية كبيرة للبديلين وتحليل التدفقات النقدية إلى مكوناتها الخطرة وغير الخطرة من الناحية المالية . لذا فان الحل هو تقييد المخاطر المالية التفاضلية في المقارنة بين عقود الشراء والإيجار وبيان الآثار الضريبية من خلال اختيار سعر الخصم المناسب وتوصلت الدراسة إلى أن القرار المناسب هو استئجار الأصل .

2- دراسة Abu Orabi (2014) م :

تهدف الدراسة إلى التعرف على اثر الائتمان ألإيجاري في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2007- 2011) .ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين متغيرات الدراسة المستقلة التي تمثلت بكل من (مؤشر الائتمان ألإيجاري ومعدل دوران الأصول الثابتة ، ومعدل دوران إجمالي الأصول) ، ومتغيرات الدراسة التابعة التي تمثلت بكل من (مؤشرات الربحية ، ومؤشرات السيولة ، ومؤشرات المخاطرة) .أشارت الدراسة إلى عدم وجود اثر ذي دلالة إحصائية للائتمان ألإيجاري على مخاطر الشركات الصناعية الأردنية ، بينما تبين وجود اثر ذي دلالة إحصائية للائتمان ألإيجاري مقاسا بحجم الائتمان ألإيجاري ومعدل دوران الأصول الثابتة على سيولة وربحية تلك الشركات .

3- دراسة Salam (2013) م :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر الائتمان ألإيجاري على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش وتكونت عينة الدراسة من (53) مشروعاً منها (30) مشروعاً صغيرة الحجم و (23) مشروعاً متوسطة الحجم في بنغلاديش ، وتم تصميم استبانه وتوزيعها على أصحاب المشاريع بغرض جمع البيانات اللازمة والتي تفيد أغراض الدراسة، فضلاً عن دراسة التقارير السنوية للمشروعات للعام 2012 .وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان ألإيجاري على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش . وأظهرت الدراسة أن أداء المشروعات يعتمد على أنشطة تمويل الائتمان ألإيجاري ، مما يدل على ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش ينبغي أن تشارك على الدوام في ممارسات التمويل الخاصة بعقود الائتمان ألإيجاري لأنها آثرت تأثيراً كبيراً في تحسين أدائها المالي .

4- دراسة Akinbola &Otokiti (2012) م :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التأجير المالي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تكونت عينة الدراسة من (300) فرداً من المدراء ممن يعملون في (30) مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ولاية لاغوس في نيجيريا ، إذ تم تصميم استبانه وتوزيعها عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة والتي تفيد أغراض الدراسة. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ايجابي للائتمان ألإيجاري على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا .

5- دراسة Maky, (2012) م :

قامت الدراسة على فرضية مفادها أن الإجارة تعد أداة إسلامية ناجحة للتمويل التاجيري للأشخاص والشركات عبر المصارف والمؤسسات الإسلامية ، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على احد أهم صيغ التمويل الإسلامي ألاَ وهي الإجارة المنتهية بالتملك ، والتعرف على مجالات تطبيقها، فضلاً عن الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال ، وتوصلت الدراسة إلى إن عقد الإجارة يعد صيغة من صيغ التمويل التي تتضمن نقل حق المنفعة من شخص لأخر مقابل ثمن ، ومدة زمنية متفق عليهما . وأوصت الدراسة بتعديل الأنظمة والقواعد المحاسبية والمالية المعمول بها المتعلقة بنشاط الإجارة المنتهية بالتملك لتصبح أكثر مرونة لتلبية متطلبات التغير والتجديد الممكنة بما ينسجم مع صيغ التمويل الإسلامي .

6- دراسة Knubley, (2010) م:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التعديلات التي أقرها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)على محاسبة عقود التأجير ، و أثر تطبيق محاسبة عقود التأجير على المؤجرين والاطلاع على تطور محاسبة عقود التأجير الدولية ،ووضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة في إدخال التعديلات وا لغاء المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية ، لضمان حسن سير العمل المحاسبي في عمليات التمويل . وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لهذه التعديلات التي اقرها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة على المؤجرين الذين يعدون عقود التأجير نفقات تشغيلية فضلا عن تأثير تلك التعديلات في المؤجرين الذين يقدرون العقارات على أساس تكاليفها وليس قيمتها العادلة .

7- دراسة AL-Shiab&Bawnih, (2008) م :

ركزت الدراسة على العوامل المؤثرة في استخدام الائتمان ألإيجاري كمصدر من مصادر التمويل المتمثلة بالعامل الضريبي والمحاسبي ، والعامل التشريعي ، والتسويقي ، إذ تم استخدام نموذج (OLS) المربعات الصغرى الاعتيادية للانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة .اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الاستبيان ، إذ تم توزيع (150) استمارة استبيان على شركات صناعية مختارة عشوائياً مدرجة في بورصة عمان، إذ كانت الاستمارات المسترجعة تشكل ما نسبته 65% . وتوصلت الدراسة إلى نتائج هو وجود اثر لجميع متغيرات الدراسة وهو المتغير المستقل والمتمثل بالعوامل (الضريبية ، والمحاسبية ،

والتشريعية ، والتسويقية)على المتغير التابع استخدام الائتمان ألإيجاري ، إذ كانت المتغيرات الضريبية والمحاسبية ذات تأثير كبير على المتغير التابع ، أما المتغيرات التشريعية والتسويقية فذات تأثير ولكن ليس كبيراً وهنا يمكن القول أن المتغيرات الضريبية والمحاسبية هو عامل مهم في تحديد استخدام الائتمان ألإيجاري من الشركات الأردنية . لذا أوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بالعوامل السابقة بوصفها ذات تأثير ذي دلالة إحصائية ، ومحاولة نشر فكرة استخدام الائتمان ألإيجاري بشكل أوسع ، وكذلك السعي باستمرار لتعزيز الشركات القائمة وتعاونها والعمل على تقديم تسهيلات كافية الاجتذاب نشاط الائتمان ألإيجاري إلى الدول الأخرى .

8- دراسة Severin & Deghaye (2007) م:

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات اختيار الائتمان ألإيجاري مقابل اختيار القروض المصرفية في فرنسا . تضمنت عينة الدراسة (11233) شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ تم تجميع بياناتها اللازمة وبناء نموذج لتحليل الانحدار وتحليلها . أشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وكبيرة بين الائتمان المصرفي واستخدام الائتمان ألإيجاري ، فضلاً إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفضل استخدام الائتمان ألإيجاري نظرا لصغر حجمها ، بهدف تجنب احتمال الفشل .

9- دراسة Baker ,Glenn،(2003) م :

أوضحت الدراسة أهمية الائتمان الايجاري كوسيلة لحيازة خدمات الأصول ، فضلاً إلى إبراز الدور الذي تؤديه عقود الائتمان الايجاري في مجال النقل البري والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ، إذ تعد صناعة الائتمان الايجاري حديثة الاستخدام في هذا المجال . وركزت الدراسة على كيفية تقييم قرارات الاستئجار أو التملك عن طريق مصادر التمويل الأخرى ومن ثم اختيار البديل الأقل تكلفة والذي غالباً ما يكون بديل الائتمان الايجاري وما يحققه المستأجر من مزايا عديدة جراء استخدامه لهذه العقود . وخلصت الدراسة إلى أن الائتمان الايجاري اخذ حيز كبيراً في تسويق وسائل النقل في نيوزلندا .

10- دراسة Holmes ,B.J ,(1999) م :

تناولت الدراسة موضوع تحليل قرارات الاستئجار والشراء وهدفت إلىبيان مزايا الاستئجار التمويلي بديلاً للشراء لحيازة الأصول الرأسمالية ، وقد أوضحت الدراسة انه في حال اتخاذ المنشأة لقرار الاستئجار التمويلي للأصول فإنه غالباً يستخدم معدل خصم يعادل تكلفة الفرصة البديلة ، وهو معدل الفائدة على القروض ، وذلك لخصم التدفقات النقدية المرتبطة بالبديل . وبينت الدراسة انه عند تقييم قرار الاستئجار التمويلي أو الشراء من خلال الاقتراض فغالباً تظهر التدفقات النقدية بصورة سالبة في السنوات الأولى ، وبالتالي فان القرار الأمثل هو القرار الذي يخفض التكاليف . كما أنه غالباً تستخدم طريقة صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي لاتخاذ البديل المناسب .

11- دراسة Cook ,and Curuk , (1996) م :

تناولت الدراسة موضوع المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق عقود الإيجار في تركيا وهدفت الدراسة إلى عرض إحدى المشاكل المحاسبية التي تواجه المحاسبين في تركيا فيما يتعلق في الإثبات المحاسبي لعقود الائتمان الايجاري التي لم تحل ، وظلت تركيا تتعامل بنظام الائتمان الايجاري بدون قانون تشريعي لفترة من الزمن ، فقد كانت تسجل وتعامل صفقات الائتمان الايجاري وفقا للمعاملات الضريبية المماثلة . وتوصل كووك وكوريك إلى وجوب تحسين الممارسات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (17) . وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونين في تركيا يؤيدون تطبيق بنود المعيار الدولي رقم (17) وهي ملائمة وقابلة للتطبيق في تركيا وتساعد على حل المشاكل المحاسبية والضريبية المتعلقة بالائتمان الايجاري

12- دراسة Maxted, (1996) م:

ركزت الدراسة على تطور سوق الائتمان ألإيجاري بوصفه مصدراً لتمويل الملكية ، وتم البحث بمساعدة أكبر أربع شركات للإيجار والتي أسهمت بشكل كبير في إظهار نتائج الدراسة التي دلت نتائجها ، بان هناك عدداً من الاعتبارات التي ينبغي إدراكها من كل من المؤجر والمستأجر عندما يكون لدى المستأجر أرباح خاضعة للضريبة للاستفادة من السماحات الضريبية المتاحة ، ومن ثم ارتفاع التمويل من خلال الإيجار سيؤدي إلى عدم امتلاك المستأجر منافع التدفقات النقدية الرئيسة لذا سيكون الإيجار أكثر جذبا للمشروعات التي تدفع ضريبة منخفضة ، أو التي لاتدفع ضريبة ، فضلاً عن أن من المحتمل أن يكون الإيجار أكثر كلفة للمستأجر من الدين التقليدي في أوقات النمو العالي المتوقع للأجر ومعدلات الفائدة غير المستقرة .

13- دراسة Saad A Metawa: ، (1995) م :

تتناول هذه الدراسة التطورات التي حدثت لأسلوب التأجير في أمريكا وتأثيرها على هذا الأسلوب . وتركز مشكلة الدراسة على محورين : أولهما قلة الاهتمام الذي توليه البحوث لتقويم الاستثمار في التأجير ، ثانيا عدم ملاءمة الطرق المستخدمة حالياً في تقويم المؤجر لاستثماراته في التأجير .وتهدف هذه الدراسة لاقتراح طريقة داعمة لقرار المؤجر ومفيدة في تقويم استثماراته في التأجير ،وتطبيقها على المتغيرات التالية التي يرى الباحث أن لها تأثيراً على أسلوب التأجير :أولا زيادة المنافسة في سوق التأجير فضلا عن انخفاض ربحية الاستثمار في التأجير .

14- دراسة Simon S Gao:, (1995) م :

تتناول هذه الدراسة أسلوب التأجير (Leasing) في بولندا – وهي إحد دول أوربا الشرقية التي تبنت سابقا النظام الاشتراكي الذي تهيمن فيه الدولة على كل الجوانب الاقتصادية – والتي تتبنى الآن نظام ليبرالي ، وتركز الدراسة على ثلاثة محاور :-

1- دور التأجير كوسيلة لتسهيل عملية الخصخصة (Privatization) .
2- التأجير كأداة للتمويل .
3- تحليل المشاكل الآنية التي تواجه أسلوب التأجير في بولندا .

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها :يعد التأجير من أفضل الطرق التي تسهل عملية الخصخصة في بولندا. وثانيا يستخدم التأجير كوسيلة للتمويل في المؤسسات الصغيرة ، وان أسواق التأجير ما تزال في مرحلة النمو والتطوير في بولندا . وثالثا : يواجه أسلوب التأجير في بولندا عشرة معوقات هامة مرتبطة بالتحول الاقتصادي . ورابعا : يواجه أسلوب التأجير في بولندا مخاطر كبيرة . ويرى الباحث أن المعوقات التي تواجه أسلوب التأجير يصعب إيجاد حلول لها من داخل بولندا ، ويقترح الاستعانة بدول الغرب التي لها تجربة ثرة في التأجير .

15- دراسة Phuong & Lin (1987) م :

تهدف الدراسة المعنونة بـ (صناعة التأجير في سنغافورة : دراسة ميدانية) إلى التعرف على مدى تطور صناعة التأجير ونموها في سنغافورة ، وتستقصي نواحي مختلفة من الانقسام بين المؤجرين ، وتحليلات سياسات تفضيلات المستأجرين ، وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الذي يشغل المستأجرين في نشاطات التأجير . إذ استخدام الباحثان الاستبيان على شكل أسئلة موجهة لشركات التأجير وان كانت قليلة العدد وحديثة العهد العاملة في سنغافورة فضلا عن الشركات المؤجرة . أظهرت نتائج الدراسة من خلال المسح أن هناك مؤشرات مهمة للانقسام بين المؤجرين وهي حجم التأجير ، والمدة الأساسية من التأجير ، ونوع المعدات ، ومخاطرة الإعمال . ومن ناحية أخرى يعد المستأجرون أن الحاجة للتمويل ستكون أكثر أهمية من كلفته . وسيستمرون بالتأجير ما دامت فوائده لم تستبدل بالإشكال الأخرى من التمويل . وأظهرت النتائج انه على الرغم من التاريخ القصير لصناعة التأجير في سنغافورة ، فان تطورها كان ساحراً ونموها مهماً .

رابعا : الدروس المستنبطة من الدراسات السابقة :

1- كانت جميع الدراسات السابقة بمثابة نقطة انطلاق للباحث في اختياره للعناوين الرئيسة للدراسة وزودته بالمعلومات اللازمة والضرورية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية ، إذ من خلالها رسمت عدة طرق لسرد الجانب النظري وتم اختيار أفضلها ، وأفضل الطرق لتطبيق الدراسة وللوصول إلى النتائج النهائية .

2- مدت الدراسات السابقة الباحث برؤية واضحة حول الموضوع والإسهام في فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة والإسهام في صياغة منهجية الدراسة وبعض فقراتها .

3- الإلمام بالوسائل الإحصائية الملائمة للدراسة الحالية عن طريق الاطلاع على الوسائل التي استخدمتها تلك الدراسات إذ يمكن تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة لاختبار فرضيات الدراسة .

4- الاستفادة من الأدوات المالية والإحصائية المعتمدة في عملية التحليل .

خامسا: الفجوة العلمية :

1- الدراسة التطبيقية الأولى من نوعها في التطرق إلى المتطلبات الضرورية الواجب توافرها لغرض تفعيل الائتمان ألإيجاري في البيئة العراقية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه .

2- من خلال الاطلاع والدراسة المسحية التي قام بها الباحث سواء بالدراسات المختارة أم الدراسات الأخرى المعتمدة في إعداد الجانب النظري للدراسة الحالية ، فلم يجد أي دراسة تحوي المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة فضلاً عن المؤشرات التي تم استخدامه والعينة المختارة (كونها اختيرت لتمثل الجهاز المالي العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص فضلاً عن جميع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالائتمان ألإيجاري التي لها العلاقة بعملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إيماناً من الباحث بضرورة اشتراك العديد من المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في هذا الموضوع .

3- استعمال مقياس مختلف في قياس الاستبانة ،افتقرت إليه الدراسات السابقة في هذا الموضوع من خلال استخدام التحليل العاملي وبذلك تجاوزت الدراسة في فلسفتها ومنطق قياسها المأخذ التي عانت منها المقاييس التقليدية المعروفة على مستوى الأدبيات .

4- لم تقف الدراسة في حدود استطلاع الخبراء وتحليل أرائهم ، بل امتدت إلى العديد من المسوحات التي أجرتها الدراسة في المنظمات ذات العلاقة للوقوف على البيانات الأولية المتعلقة في ما متوفر من المتطلبات مجال الدراسة ، فتناولت تلك المسوحات المؤسسات المصرفية المالية عموماً ، والمؤسسات التشريعية والمؤسسات التعليمية وغيرها .

5- أن الدراسة لم تبحث في الجوانب المختلفة للائتمان ألإيجاري بشكل مباشر بل في البحث عن المتطلبات الضرورية لتفعيل الائتمان ألإيجاري فضلا عن الأهمية النسبية لتلك المتطلبات ،وا نها تبحث في ذات الوقت عن مدى توافر تلك المتطلبات في العراق وبالتالي الوقوف على الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر ، وهو جوهر الاختلاف عن الدراسات السابقة .